الاوضاع الاقتصادية في الغاط
(1100هـ_1320هـ/1690-1903م)

اعداد /

د/مريم بنت خلف بن شديد العتيبي
جامعة الامير سطام – الخرج

2021م -1443هـ

مقدمة:

يناقش هذا البحث الأوضاع الاقتصادية في الغاط في العصر الحديث إلى ما قبل الحكم السعودي الحالي من حيث أهم الأنشطة الاقتصادية التي تميزت بها منطقة الغاط في تلك الحقبة، من خلال ما جاء في المصادر والمراجع التي تحدثت عن منطقة نجد عمومًا، ومنطقة سدير خصوصًا، لكونها تمثل الواقع الاقتصادي لبلد الغاط. ولإعطاء صورة أكثر وضوحًا؛ فقد جرى الاعتماد بشكل كبير على الوثائق المحلية في منطقة البحث التي ظهرت في الآونة الأخيرة، لتكشف جوانب مهمة ودقيقة عن مفاصل الحياة الاقتصادية بالغاط.وقد حظي هذا البحث بدعم من مؤسسة الامير عبد الرحمن السديري الخيرية ، التي وفرت وثائق مهمة منشورة أو غير منشورة اعتمد البحث عليها في مادته العلمية ، علاوة على مايوجد لدى المؤسسة من مصادر ومراجع غطت حقبة الدراسة .

وتعد محافظة الغاط إحدى المحافظات الشمالية لمنطقة الرياض الإدارية ، وتبعد عنها نحو 230كيلاً إلى الشمال الغربي ، ويمر بها طريق (الرياض – سدير – القصيم)السريع ، وكذلك الطريق القديم .ويتبع محافظة الغاط ثلاثة مراكز إدارية هي :مركز مليح ومركز العبدلية ، ومركز أباالصلابيخ .وهناك عدد من التجمعات السكنية التي تنتشر في المحافظة مثل : الوسيعة ، ومليح ، وعضيدان والمساعدية والعبدلي.

وللغاط حدودها الطبيعية التي عرفها الاهالي وجعلوها مناطق لرعي مواشيهم وانعامهم ، وتعد" قور ضبعة"أقصى حدودها الشمالية الشرقية في حدودها مع الزلفي، في حين تعد"نفود الملحاء" هي منتهى حدودها الجنوبية الغربية مع شقراء، ويمتد حدها الشرقي الى "قارة بنا" أما من الناحية الغربية يصبح حددت بطريق المستوي مع محافظة الشماسية ، وتعد " قور حطابه" حداً طبيعياً بينها وبين محافظة المجمعة[1].

وقد جرى تقسيم أبرز ملامح النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

أولاً: النشاط الزراعي:

تعد الزراعة النشاط الرئيس للسكان في الغاط، كما هو الحال في المناطق المحيطة بهم، إذ تكوِّن أهم مقومات الحياة الاقتصادية في المحافظة قديمًا وحديثًا في ظل غياب البدائل الأخرى لسد احتياجات الأهالي من الأقوات، ولتوافر الأرض الصالحة للزراعة والأيدي العاملة الرخيصة سواء من مالكي الأرض أنفسهم أو من العمال الذين كانوا يستأجرون للقيام بأعمال الزراعة وغيرها[1].

---

[1] محمد بن أحمد الراشد، محافظة الغاط، 1425هـ، ص 24.

(1) عبدالله بن إبراهيم التركي، منطقة سدير، في عهد الدولة السعودية الأولى، دارة الملك عبدالعزيز، ط1،

وكان النمط الزراعي السائد في الغاط هو ذلك النمط التقليدي الذي يعتمد على الجهد البدني للمزارع، وإستخدام الدواب في جميع الأعمال، مثل: رفع المياه من الآبار، وحرث الأرض، ودياسة الحبوب، ونقلها، وما إلى ذلك[2]. وتتميز المزارع في الماضي بصغر مساحاتها، ووقوعها على ضفاف الأودية وإحاطتها باسوار منيعة مصنوعة من الأحجار واللبن، أو من أعواد الأشجار والأشواك المنيعة، لحمايتها من الاعتداءات الخارجية في تلك الظروف الأمنية الصعبة[3]. وقد بلغ صغر الأراضي المزروعة، أن وجد عندهم ما يسمى بالشقص أو الشقيص، وجمعها: الشقصات أو الشقيصات، وهي قطع صغيرة من الأرض تكون محشورة بين المزارع[4].

ويكثر ذكر الشقيصات في الوثائق المحلية في الغاط مما يشير إلى كثرتها وشيوعها لدى المزارعين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في وثيقة مؤرخة في حدود سنة 1260هـ(1844م) تقريبًا، وجاء في آخرها: "... أقر عبدالعزيز بن سيف بن راجح أنه باع على محمد بن ملحم شقيص يخص بنت عمه ...إلخ"[5].

المصادر المائية:

تعتمد الزراعة في الغاط على مصدرين من مصادر الري هما: مياه الأمطار (السيول)، والآبار[6]. وسيتم الكلام عنهما كما يلي:

1- مياه الأمطار:

تمثل مياه الأمطار التي كانت تنزل بشكل موسمي كل سنة تقريبًا، المصدر الأول لسقي المزارع قديمًا، وهذا ما جعل البلدان النجدية ترتبط بالأودية، بحيث لا تقام بلدة إلا على واد غني بالمياه.

واستغلالاً لمياه السيول في ري المزارع عمد الفلاحون إلى عمل "المداريج" في بطون الأودية لتقليل اندفاع السيل، ومن ذلك ما جاء في إحدى الوثائق، ونصه: "... ومجرى الشعيبة البرقا صارت لقسمة الثمارى، واشترطوا بينهم مَدْرَج في بطن الوادي يحجز السيل عليهم ...إلخ[7]. كما يقومون بشق "الوضايم"[8]، لتوزيع مياه السيل بين الأهالي بطريقة اقتصادية

الرياض 1426هـ/2005م، ص105، وص119.

(2) الراشد، ص224. وأبا بطين، ص72.

(3) فائز بن موسى الحربي، وثائق من الغاط، مركز الرحمانية الثقافي، مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، الرياض، 1431هـ (2010م)، ج1، ص87.

(4) الشقص (الشقيصات) هي الجزء اليسير من الملك الواقع بين أملاك كبيرة. الحربي، وثائق من الغاط، ج6، ص3037.

(5) الحربي، وثائق من الغاط؛ ج1، ص360..

(6) التركي، منطقة سدير، ص120. والراشد، محافظة الغاط، ص239.

(7) – المدرج هو ما يوضع لحجز السيل. (الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص115، وج6، ص3040.

وعادلة بين المزارعين كل بحسب حصته من الماء. وكان لديهم تنظيم دقيق لإنشاء الوضايم، وضبطها وترتيبها، وكذلك يتم توزيع تكلفة إنشاء المدارج والوضايم وصيانته وفق حصة كل واحد من أصحاب الأملاك المستفيدة من هذا الماء، وهذا ما تظهره الوثائق المحلية كالوثيقة المؤرخة في 1252/12/15هـ(22/ 3/1837م) ، التي جاء في آخرها: «... والماء مشاع بينهم، وحيط العقار الطالعي من سلسلة، وحبس، وبناء، مَن قبله شيء فهو يخصه، ومشق الوضيمة الطالعية عليهم على قدر إسهامهم ...إلخ»[9]. وكذلك ما جاء في وثيقة محلية أخرى مؤرخة في 1287/2/17هـ(1871/3/10م) ، وجاء فيها: «... وشرطوا أن الماء والحواجز اللي بين المقاسم، كل عليه ما في نصيبه ...إلخ»[10]. وكما أن المزارع تحتاج إلى أسوار خارجية تسمى الجدار الطالعي، أو الحيط الطالعي، فإنها تحتاج كذلك إلى بناء حبوس، وهي عبارة عن حواجز عريضة مبنية من الحجارة، تسمى السلاسل، وهي أقل ارتفاعًا من الحائط الخارجي، وأُعرض بما يسمح بالسير عليها، والغاية منها الفصل بين الأملاك وحمايتها من الانجراف أثناء الأمطار[11].

ومن أشهر المداريج التي كانت معروفة بالغائط قديمًا مداريج الحصان، ومدرج قطينة، ومدرج الحاجز، ومدرج الحوَيِّط[12]. ومن أشهر الوضايم: وضيمة الأبداع؛ التي تروي مجموعة من المزارع في أعلى وادي الغاط، ووضيمة الخناقة؛ التي تروي مجموعة كبيرة من المزارع أسفل الوادي[13]، وغيرها كثير.

2- حفر الآبار:

تمثل الآبار، وتسمى القلبان، ومفردها "قليب" المصدر الثاني من مصادر المياة التي تقوم عليها الزراعة في الغاط. ولهذا؛ فإن البئر من المكونات الأساسية للمزرعة، وهي شريان الحياة فيها، لكون مياه السيول قد تتوقف في بعض السنوات، أو في بعض فصول السنة الواحدة.

ويتم اختيار موقع البئر في مكان مناسب، متوسط من الأرض ليصل الماء إلى كل نواحي المزرعة بسهولة، وبإهدار أقل قدر ممكن من الماء[14]. ويتعاون الجميع في حفر القليب[15]. وهذا ما تشير إليه إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1195هـ(1780م)، وجاء فيها.. "...

---

(8) -الوضيمة هي مجرى صناعي لتصريف المياه، الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص102. وج6،ص3043.

(9) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص250، وج2، ص813.

(10) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص883.

(11) الحربي، وثائق من الغاط، ج6، ص3036.

(12) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص776، وص846.

(13) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص115، 873، 223، 237.

(14) الراشد، محافظة الغاط، ص228.

(15) الراشد، محافظة الغاط، ص228.

وخراب الفرحانية بيرها وسلاسلها وحبوسها وجدرانها على محمد، و(سعدون)..."[16]. ويستعان في عملية الحفر بعدة أدوات يسيرة، مثل: المسحاة[17]، والفاروع[18]، والعتلة[19]، بينما يستخدم الزبلان[20]، والحبال لرفع التراب والأحجار أثناء الحفر.

ويتم حفر القليب بشكل دائري، وبقطر يتراوح غالبًا بين 3 -4 أمتار، ولإخراج التراب الذي في أسفل البئر بعد الحفر تركز خشبتان متوازيتان على حافة القليب، ويركب في نهايتهما جهة القليب بكرة خشبية تكون مساعدة لمرور الحبل "الرشا"[21]، ويوضع في نهاية الرشا مما يلي القليب "محجان"[22] من خلاله يربط الوعاء المملوء بالتراب، ويجذب من هو خارج القليب الزبيل أو الوعاء وما فيه من التراب والحصى بواسطة الرشا من خلال البكرة، ثم يفرغ ما فيه، ويعاد فارغاً لمن هم أسفل القليب. ويستمر العمل من أول النهار حتى مغيب الشمس ما عدا أوقات الاستراحة للصلاة والأكل. ومن حجم النثيلة وهي التراب المجمع نتيجة الحفر يعرف عمق القليب من عدمه، ويتراوح عمق القليب بين 10 -20 متراً. وفور الوصول إلى مصدر الماء الذي يكفي للزراعة تبدأ عملية طي جوانب القليب بالحجارة من أسفلها إلى أعلاها خوفاً من انجرافها أثناء جذب الماء، وتسمى الطبقة الواحدة من الحجارة المطوية "سافاً"[23].

يبنى بعد ذلك حول القليب -أربعة- أعمدة مخروطية من الحجارة أو الطين تسمى "الزرانيق"[24]، وتكون بارتفاع مناسب، ويكون الأماميان -وهما الأقرب إلى المنحاة[25]- أرفع من الخلفيين بنحو نصف متر، يوضع حجر طويل في منتصف كل زرنوق أمامي جهة المنحاة

(16) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص87.
(17) المسحاة: قطعة حديديةصلبة قليلة السماكة وهي مثلثة الشكل تقريبًا، مثبت بها نصاب من الخشب، وتستخدم في الحفر. انظر: الراشد، محافظة الغاط، ص507، .
(18) الفاروع: قطعة حديدية حادة ولها يد خشبية تستخدم لتكسير الحطب والأخشاب. انظر: الراشد، محافظة الغاط، ص492.
(19) العتلة: أداة حديدية، تستخدم في الحفر. انظر: الراشد، محافظة الغاط، ص486.
(20) الزبلان: جمع زبيل هو وعاء مصنوع من خوص النخيل في حافته العلويةعروتان من الليف، ويستخدم لنقل الأغراض. انظر: الراشد، محافظة الغاط، ص474.
(21) الرشا: حبل سميك من ليف النخيل، يستخدم لجذب الدلو من القليب.
(22) محجان: أداة خشبية تعلق بالسقف أو القنارة، وتعلق به القرب وغيرها. انظر الراشد، محافظة الغاط، ص504.
(23) الراشد، محافظة الغاط، ص228. وتشير الوثائق إلى الثمايل وهي البئر قريبة الماء. حصة جمعان الزهراني، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية (1240-1309هـ/ 1824-1824 إلى 1891م)، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1425هـ (2004م)، ص473. الحربي، وثائق من الغاط، ج3، 1390، ج6، ص3034.
(24) الزرانيق: مفردها زرنوق وهي أعمدة حجرية تكون على فوهات البئر لتثبيت أدوات استخراج المياه. انظر: الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص137، 168، 251، ج6، ص3036.
(25) المنحاة: هي الموضع الذي يبدأ من حافة البئر وينخفض تدريجيًا ليساعد دواب السواني على عملها، وقد يطلق هذا الاسم على مجرى السيل الرئيس الذي يصل بين البركة (اللزاء) والمزرعة. انظر الحربي، وثائق م الغاط، ج1، ص ص54، 64، 95، ج6، ص1042.

ويسمى "الكلبة"[26]، لأجل ربط الرشا فيه أثناء توقف السواني. ثم توضع الدوامغ – وهما خشبتان من الأثل الغليظ، أو جذعان من جذوع النخل – فوق الزرانيق بموازاة حافة البركة الصغيرة الملاصقة لفوهة البير، وبذلك تعترضان فوق فوهة القليب، بينما تحمل الدوامغ حوامل البكرة الخشبية بطريقة عرضية، وتسمح لحمل محالتين [27].

وهناك نوع آخر من الآبار يسمى الرَّكِيَّة، وهي بئر يكون ماؤها أقرب إلى سطح الأرض، وأغزر ماء، ويكثر ذكر الركية في الوثائق المحلية في الغاط، ومنها: ركية الشمرية ورد ذكرها في وثيقة مؤرخة سنة 1183هـ(1769م) [28]، وركايا السديري[29]، وركية المدَنِّية، وغيرها[30].

ولتجميع الماء المنزوع من البئر يبنى اللزاء ملاصقاً للقليب بارتفاع نصف متر تقريباً، كما تبنى البركة ملاصقة للزاء وهي أكبر منه، وعادة ما يكون بناؤهما من الحجارة. ومَنْعاً لتسرب الماء يجلب الجص على هيئة قطع، ثم يحرق بالنار مدة طويلة حتى يصبح لونه أحمر، ثم يدق الجص المحرق ويخلط مع الماء ليصبح على هيئة العجينة، فتطلى به جدران اللزاء والبركة[31].

عند حفر "المنحاة" لابد أن يكون بعد أسفلها عن اللزاء أكثر من عمق القليب لكي يسمح للدواب التي ترفع الدلاء عن طريق سحب حبل الرشا ذهابًا، وتعيده إلى البئر إيابًا، بالحركة في مسافة كافية ومتناسبة مع عمق البئر، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المؤرخة في 1165هـ(1751م) "... إلى المنحاة ويبنون جدار بينهم وبين (محمد)، وكذا الجدار من باب الرفيعة إلى باب (سليمان) يجعل ثلاث أذرع فوق الحبس بينهم..."[32].

أشارت الوثائق المحلية إلى أسماء العديد من الآبار مثل: برقا، والمعجليه، والوشيلية، والسعيدية وغيرها. كما ورد في الوثائق أيضًا بيع الآبار، مع ملاحظة أن البئر الواحدة بالإمكان أن تكون مشتركة بين عدد من المزارع، ويشترك أكثر من شخص في حفرها، وذلك ما أشارت إليه وثيقة مؤرخة في 1200هـ(1785م): "... يبيه يباريه على حفير الوشيلية.."[33]، ومعنى الجملة: يريده أن يساعده في الحفر.

وكذلك الوثيقة المؤرخة في 1237هـ(1821م)، وجاء فيها: "... ونصيبه من الماء نصف تسيع القليب، قليب السعيدية". وكذلك الوثيقة المؤرخة في 1246هـ(1830م) ، وجاء

(26) الكلبة: حصاة مستطيلة الشكل، تثبت في الزرنوق، يربط بها الرشا عند عدم الاستخدام. انظر: الراشد، محافظة الغاط، ص500.
(27) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص475.
(28) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص66.
(29) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص114.
(30) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1312، وج6، ص3036.
(31) الراشد، محافظة الغاط، ص229.
(32) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص58.
(33) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص107.

فيها: "... لقد باع على (أحمد بن محمد السديري)، قليب (مقحم السديري) التي اشترى منه (حسن بن حمد)، وهي معروفة مشهورة في أعلى شعيب الغاط، شماليها قلبان (السدار)..."[34].

إضافة على ما سبق من مصادر المياه، هناك الزراعة البعلية القائمة على مياه المطر، وهي بعل الأرض[35]. وهي قاصرة على زراعة الحبوب، وغالبًا ما يقوم بها من لا يملكون المزارع أثناء موسم نزول المطر. واشتهر بعل أهل الغاط في موضع يسمى: "الحسكي" ويقع على ظهر طويق. كما أن هناك بعض المواقع في سفح جبل طويق تستغل في الزراعة البعلية، ومن ذلك مزرعة "الشقي" التي تقع في السفح المقابل لبلدة الغاط[36]، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المحلية، إذ جاء فيها: "... وشهدوا لله من جهة الحسكي[37] من أن عرفنا الأمور وهو موضع بعول لأهل الغاط..."[38].

وقد رصدت الوثائق المحلية المحفوظة لدى أهالي الغاط أسماء العديد من المزارع المشهورة، ومن أبرزها: الحوطة، ومعجبة، والمسدرية، والقصور، والطويلعة، والحزم، والحثالية، وحباييل الجو، والحديثية، والبابية، وفيد مفتاح، والصويلحي، والهيزعي، والسعيدية، وأم الحزم، ونخل الرشيد، وباعجية الغنيم، والباعجية ونخيل باعج، وقطينية، والمقوّاه، والحويَّطات، وبيضاء نثيل، والطالعة، والظاهرة، والسهلية، وسمحة، ونخل المنصور، والوشيلات، ومزارع الأبداع، والرمحية، والفشخاء، ومطربة، والجنبة، والبديعة، والسلمانية، والعقيلي، والجريف، والمطلبية، وأم قير، والسعيدية، وكذلك الشماليات، والمعجلية، والطويلعية، والعثمانية، والحامدي، وأم عابر[39].

وكذلك وادي باعج، والوشيلة، والهبية، والشريبات، والمراسيم، ومنحاة القربان، والبرقا، والوسيطا، والخريفية، والجديف، والمقلدية، والديديه، وأم العصافير، والعيفاني، وقطينه، والمقيمزي، و(سعيديه آل غزي)، وسعيديه والعروة، والفرحانيه، والوسيعه، والوسيفيه، وبطيحان ابن جاسر، والمحيدثي، ورفيعه أحمد، والجرياويه، والحويطه، والعوشزه، والركبه، والعيساويه، والقبليه، والبطيحا، والسويكتيه، والعضيات، وفريجه، والقيعانيه، والسهيب، والحزبيه، والنويضري، وكذلك الشليخه، والخيوليه، وأم قصر، والمعجلية، والأدهمية، وغيرها كثير[40].

---

(34) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص142، 200، الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص200.

(35) حمودالمزيني، إقليم السيف، دارة الزادان للنشر، 1432هـ (2011م)، ص103.

(36) الراشد، محافظة الغاط، ص243.

(37) من جهة الحسكي: أي من طرف الحسكي... إلى آخره.

(38) الحربي، وثائق من الغاط، ج4، ص1915.

(39) الحربي، وثائق من الغاط، ص ص 130، 131، 132، 134، 140، 141، 145، 156، 158، 177، 176، 172، 174، 175، 189،196، 208،210، 218.

(40) الحربي، وثائق من الغاط، 219، 220، 87، 78، 92، 94، 225، 96، 97، 98، 100، 109، 114، 119، 121، 221، 221، 221، 241، 225، 292، 474، 283، 275، 287، 290، 292،

ويظهر من النصوص الوثائقية المحلية أن أساليب الزراعة الشائعة في تلك المزارع كانت متعددة، ومنها:

- المُلْك: وتعني أرض المزارع المالك؛ يقوم مالكها الأساسي باستغلالها زراعيًا والتصرف فيها والاستفادة من منتجاتها الزراعية[41].
- القضابة: وهي أن يستأجر الفلاح المزرعة، ويتولى زراعتها واستغلالها لقاء جزء من محصولها -يتفق عليه مسبقاً- مع صاحب المزرعة، ومن ذلك: أن يستأجر الفلاح المزرعة من مالكها الأساسي لقاء جزء من محصولها، وقد يكون السبب إما لعدم مقدرة صاحب المزرعة على إصلاحها أو أن يكون خارج المنطقة[42]. أو قد تكون المزرعة مشاعة الملكية بين أكثر من شخص نتيجة توارثهم لها أباً عن جد، ويتولى أحدهم مسؤولية زراعتها واستغلالها لقاء جزء من محصولها يوزع على أصحاب المزرعة[43]، ومما ورد في إحدى الوثائق المحلية المؤرخة 1281هـ(1865م) : "... فاقتسموا طويلية (عبدالله منصور)... وخص عبدالعزيز ومنصور ثلاثة عشر نخلة مكتومية، وخص (ابن ملحم) خمس نخلات وأربعة فراخة مثمنات عن نخله..."[44].
- وهناك مزارع تكون موقوفة على أعمال الخير، يستأجرها المزارع لقاء جزء من محصولها يعطى لوكيل الأرض لصرفه على أعمال الخير كما هو منصوص في الوقف، وتعد من أشكال (السبيل) أو تسمى: (مسقم)[45].
- **الصُّبْرة:** يستأجر الفلاح الأرض ويقوم بزراعتها وإصلاحها واستغلالها لقاء أجر معين؛ أو كمية من الحبوب، أو التمر يتفق عليها الطرفان مسبقًا. كما يتفقان على مدة الإيجار، وعادة ماتتراوح المدة بين 10 – 20 سنة وقد تكون أطول من ذلك[46]، ومن ذلك ما ورد في وثيقة محلية مؤرخة سنة 1276هـ(1859م) ، وفيها: "... بثمن معلوم قدره ووصفه ثلاثة وثلاثين ريال بأصبارهن..."[47]. وكذلك وثيقة مؤرخة سنة 1312هـ(1894م) ، وجاء فيها: "... على

294، 298، 303، 306، 308، 312، 313، 314، 313، 360، 441، 445.

(41) الراشد، محافظة الغاط، ص226. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص515.

(42) الراشد، محافظة الغاط، ص226.

(43) الراشد، محافظة الغاط، ص226. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص516.

(44) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص787.

(45) الحربي، وثائق من الغاط، ص ص616، 734، 739، 741، 779، 790، 897، 900، 930، 935، 938، 953، 955، 972، 1000، 1027، 677، 678.

(46) الراشد، محافظة الغاط، ص227. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص517..

(47) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص6811.

سبيل مسجد الجامع المذكور بالشرهاني بالثلث، ثلث لأهل الأصل والثلثين لـ (علي)، وصُبْره خمسة عشرة صاع عيش دجن..."[48].

المغارسة: وهي أن يتفق العامل وصاحب الأرض على أن يغرس العامل الأرض بأشجار النخيل مقابل أجر يستوفيه من صاحب الأرض، وتبعاً لذلك يصبح العامل "المستأجر" مالكاً عملياً للمزرعة مادامت أشجار النخيل قائمة، وتعود الأرض لصاحبها أو ورثته إذا ماتت أشجار النخيل[49]. وقد أشارت العديد من الوثائق المحلية إلى المغارسة ومن ذلك ما أشارت إليه إحدى الوثائق المحلية، وعبارته: "... ان المغارسة المذكورة في هذه الورقة أنه بعد ما غرسها عجز (عثمان) المذكور عن قوامها فباع نصيبه..."[50].

يتولى الفلاح بنفسه العديد من الأعمال الزراعية وله أن يستعين بغيره، مقابل أجر مادي أو عيني من محصول المزرعة[51]، ويتضح ذلك في ما ورد في إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1280هـ(1863م)، وهو قوله: "...وثلاثة أرباع الغرس للعامل..."[52].

كما يُلزم عقدُ المغارسة عادة الفلاحَ ببناء سور حول المزرعة بارتفاع ثلاثة أذرع غالبًا، وإذا وقع بين مزرعتين فإن تكاليفه تكون مناصفة بين الجارين. والهدف منه تثبيت حدود الأملاك، والفصل بينها، وحمايتها من التعدي عليها من اللصوص أو المتطفلين، وحمايتها من دخول الحيوانات السائبة. ومن النصوص الوثائقية ا لتي تبين ذلك ما جاء في وثيقة قسمة أملاك في الغاط مؤرخة في 1243/4/15هـ(1827/11/5م)، وقد قال بعد المقدمة وتسمية المالكين: «... كل على حقه منها، ويجعلون بينهم جدار طول ثلاث أذرع بينهم أنصاف، والحيط وحبسه وجداره والبطحاء اللي يوالي الباطن مَن قبله شيء فهو عليه، هكذا جرى بينهم وافترقوا عن تراضٍ وقنعات، إلى آخر الوثيقة»[53].

ومن أهم الأشياء التي يقوم بها العامل حفر الآبار (القلبان) وتنظيفها من حين إلى آخر. وغرس أشجار النخيل، وتعهده بسقيها، وقص أشواكها، وتلقيحها، وتعديل عذوقها وتركيبها على العسبان خوفاً من انكسارها، وصرام النخيل. وكذلك حرث الأرض، ونثر البذور، وتقسيمها إلى أحواض صغيرة وتسمى "شريبات" وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المحلية المؤرخة سنة

(48) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1199.
(49) الراشد، محافظة الغاط، ص227.
(50) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص90.
(51) الراشد، محافظة الغاط، ص227.
(52) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص763.
(53) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص173، ص206.

1225هـ(1810م): وجاء فيها: "...وشريبات بنت القاضي..."[54].

كما يقوم العامل بالسقيا –أيضًا– برفع المياه من القليب بواسطة السواني، وسقي المزروعات والنخيل ويسمى ذلك "الرياسة". وكذلك حصاد المزروعات. ودياسة الحبوب وذرايتها لاستخلاص الحبوب من التبن. وكذلك جلب الأعشاب لإطعام حيواناته[55].

أهم المحاصيل الزراعية:

من أشهر المنتجات الزراعية في الغاط ما يلي:

1- زراعة النخيل:

تشتهر بيئة الجزيرة العربية بكونها بيئة مثالية لزراعة النخيل، مما جعل النخلة تأتي على رأس المزروعات في بلاد العرب، يضرب المثل بشموخها وثباتها وكرمها، ولارتباطها في ذهن العربي بهذه الصفات الكريمة تكرر ذكرها في القرآن العربي، وتعددت الآيات التي ورد فيها الوصف مقرونًا بالنخلة، لكونها حاضرة في ذاكرة ابن الجزيرة العربية[56].

وتشير الوثائق المحلية إلى أن زراعة النخيل تعد من أهم المزروعات في الغاط، وسوف ترد الإشارة إلى الوثائق المحلية أثناء الحديث عن أصناف النخيل، وتستخدم لزراعتها عدة طرق ومن أهمها الإكثار البذري[57]، والإكثار بالفسائل "الفراخة"[58]، والإكثار بواسطة زراعة الأنسجة[59].

ويبدأ ظهور التمر في النخلة، ويسمى الطلع، وعندما تنشق أكمام الثمرة، تبدأ عملية

(54) الراشد، محافظة الغاط، ص227. الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص131.

(55) الراشد، محافظة الغاط، ص227.

(56) عبدالرحمن بن زيد السويداء، النخلة العربية أدبيًا وعلميًا واقتصاديًا، مطابع مؤسسة الجزيرة، ط1، 1413هـ/1993م، ص7-11.

(57) الإكثار، البذري/ تعتمد على بذر النوى (العبس) في الأرض، ومن عيوبها أنها تعطي أنواعاً مختلفة تماماً عن الأم، كما إن معظم أصنافها ذات صفات رديئة ماعدا القليل منها، وكذلك التأخر في الإثمار، وعدم معرفة الذكور "الفحاحيل" من الإناث إلا بعد الإثمار.. (الراشد، محافظة الغاط، ص231).

(58) الفسائل "الفراخه" الطريقة المثلى في إكثار أشجار النخيل رغبة في الحصول على أشجار سريعة الإثمار، وذات صفات مشابهة تماماً للأم. (الراشد، محافظة الغاط، ص231. والسويداء، النخلة العربية، ص13).

(59) زراعة الأنسجة وتتلخص هذه الطريقة في فصل أجزاء نباتية من النخلة الأم وزراعتها داخل أنابيب يتوافر فيها جميع المتطلبات الغذائية اللازمة والجو المناسب المعقم، ووضعها في غرف يمكن التحكم في إضاءاتها وحرارتها ورطوبتها. وتتميز هذه الطريقة بالحصول على أعداد كثيرة من النخلات سليمة وخالية من الأمراض، وإضافة إلى جودة في النمو، إلا أنه يؤخذ عليها احتمال مغايرة النخلة المستزرعة بهذه الطريقة في تركيبها الوراثي عن النخلة الأم.وتستخدم هذه الطريقة حالياً للتغلب على نقص وجود الفسائل. (انظر: الراشد، محافظة الغاط ص231).

التلقيح، وتسمى التوبير، باستخدام ثمرة ذكر النخل، ويسمى الفحَّال[60].

يجني الفلاح المحصول من خلال مرحلتين أولهما الخراف، وهو أن يلتقط ثمار النخلة في طور البسر من الأصناف التي تؤكل بسراً، مثل: الحلوة والبرحي، أو رطباً من الأصناف التي تؤكل رطباً، وله أن يخرفها بيده وهو على الأرض إن كانت النخلة من قصار النخل، وإن كانت متوسطة الطول ومازال كربها قوياً ارتقاها؛ مستخدماً يديه؛ وافترعها، وإن كانت من طوال النخل أو مما زال كربها استخدم "الكَّر"[61] في رقيها، وإذا وصل إلى جمارتها[62] ركز رجليه على جذعها وأسند ظهره على بطانة "الكَّر":وعلق "مخرفه"[63]، وبدأ بالتقاط البسر أو الرطب، وقد يبيع صاحب المزرعة ثمار نخلة لرجل يتولى خرفها لنفسه، ويقوم بهذه المهمة بدلاً عنه[64].

في المرحلة الثانية الصرام، ويبدأ الفلاح بتجهيز أدواته، كالمصرم والحبال، والمحش[65]، استعداداً للصرم، وقد يقوم بذلك بنفسه أو يستأجر من يساعده في ذلك، فيصعد إلى أعلى النخلة ويفترعها، ثم يقطع العذق، وينزله بواسطة حبل مربوط بالعسيب، ويمسك بطرفه الآخر أحد الموجودين أسفل النخلة فيتلقف العذق، وهكذا إلى أن تنتهي عذوق النخلة، وقد يأخذ معه مصرمه إلى أعلى النخلة، ويجمع فيه عدداً من العذوق، ثم ينزله إلى أسفل ويفرغه أحد الموجودين، بعد ذلك ينقل التمر بعذوقه إلى مكان مخصص مفروش بالحصر، حيث ينزع التمر من العذوق، ومن ثم يتم تنظيفه وتنقيته من البسر والحشف والشيص وزائد الرطوبة، وغير ذلك من الشوائب[66].

ومن أهم أصناف النخيل المنتشرة في الغاط حسب ما ذكرته الوثائق: الخضري، والسُلَّج، والمكتومي، والقطَّارة، والحلوة، والمسكاني، والمقفزي، والدخيني، والروثانة، ونبتة سيف، والبرني، والسكري، والبرحي، والخلاص. وأم فرخ، والزرنوق، والصفرية، والأدهمية، والشقراء. وعند صعوبة تحديد نوعية النخلة تسمى المغلطانية وهي شديدة الشبه بين الدخينة والسلجة، ومن ذلك ما ورد في إحدى الوثائق المؤرخة عام 1270هـ(1853م) أثناء بيع ثمار النخل، وجاء فيها: "... في ثلاث نخلات في قيد (بنت شعيل) في السعيدية وهي خضريتين والمغلطانية..."[67]، وتسمى النخلة المخصصة لأهل البيت أو المسبلة على الفقراء (مسقمة)، وقد أشارت إلى ذلك العديد من

(60) السويداء، النخلة العربية، ص11-12.
(61) الكر/ يصنع من الليف والجلد والقماش ويستخدم في صعود النخيل. (الراشد، محافظة الغاط، ص499).
(62) جمارة النخلة: شحمة النخلة، وهي بيضاء اللون، طيبة المذاق. (الراشد، محافظة الغاط، ص460).
(63) المخرف: وعاء من الخوص يستخدم لجمع الرطب من النخيل. (الراشد، محافظة الغاط، ص505).
(64) السويداء، النخلة العربية، ص25. والراشد، محافظة الغاط، ص236.
(65) المحش: يصنع من الحديد على شكل قوس مسنن وبه مقبض خشي يستخدم للحصاد، (الراشد، محافظة الغاط، ص 505).
(66) السويداء، النخلة العربية، ص26. والراشد، محافظة الغاط، ص237.
(67) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص560.

الوثائق المحلية ومنها وثيقة مؤرخة سنة 1253هـ(1837م) "... وأقر (مرزوق) أنها مسقمة..."[68].

ويمكن تقسيم مراحل نمو ثمرة النخل إلى ما يلي:

- طلع وهي أول ما يظهر من الكوافير التي تحمل المشاريخ داخلها.
- غضيض: الطلع حالة انشقاق الكانور وقبل التلقيح.
- درار: إذا عقد بأن صار في القمع واحدة فقط.
- بلح: الأخضر الصغير لا نوى فيه وطعم.
- بسر: إذ كبر ومال للاصفرار أو الاحمرار.
- حمرقان (أحمر قانئ) إذا اشتدت حمرته واكتملت.
- متقط: غذا ظهر في أسفله نقطة صغيرة من الإرطاب.
- منصف: أنتصف الإرطاب فيها.
- محلقم: أرطبت ولم يبق إلا جزء قليل مما يلي القمع.
- مزوزي: إذا اكتملت ارطابًا ومازال فيها شدة.
- تمر: آخر أطوار نضوج الثمرة[69].

يتم تخزين التمور في غرفة صغيرة مبنية من الطين ومكسوة بالجص الأبيض تسمى "الجصة"، وهي من أقوى الأجزاء بنائة في المنزل، ولها باب من الخشب يوضع فيها التمر ويرش بالقليل من الماء، ويرص بالأقدام والأيدي بعد تغطيته بالحصير، ثم توضع عليه الأحمال الثقيلة من الحجارة ونحوها لتقوية الضغط عليه، ويحكم إغلاق هذه الغرفة لكي يمنع دخول الهواء إليها مما يضمن سلامة التمر فترة أطول. وللغرفة فتحة سفلية صغيرة يخرج منها الدبس، وتسمى "المدبسة"، ومن ثم يجمع الدبس في وعاء[70]. ويكون الدبس داكن اللون، حلو المذاق، وله استخدامات عدة سواءً لوحده أو مع أطعمة أخرى مثل القشطة.

2- زراعة الحبوب:

تشمل زراعة الحبوب بشكل رئيس على القمح (البر) بنوعيه: المعيه، واللقيمي، ومن ذلك ما ورد في إحدى الوثائق المحلية المؤرخة سنة 1291هـ(1874م)، وجاء فيها: "... واصلك (محمد المنصور) فيِّض عليه أربعين صاع، كذلك (ياقوت) فيض عليه أربعين صاع لقيمي...".

---

(68) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص265، 466، ج2، ص ص680، 752.
- للمزيد انظر الراشد، محافظة الغاط، ص236.

(69) الراشد، محافظة الغاط، ص236.

(70) الحقيل، المجمعة حاضرة إقليم سدير، 1437هـ (،2016م)، ص182. جمال شفيق عليان، عناصر عمارة الغاط التاريخية (دراسة وتحليل)، مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، 1435هـ (2014م)، ص126.

وكذلك وثيقة مؤرخة في 1312هـ(1894م)، وفيها: "... خمسة عشر صاع عيش دجن..."[71]. ومن محصولات الحبوب التي تزرع في الغاط: الشعير، والذرة. وقد وردت لهما إشارات كثيرة، ومنها ما ذكر في ذلك إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1314هـ(1896م)، وجاء فيها: "... عشرين صاع كل سنة اثنا عشر لقيمي، وثمانية ذرة..."[72]. ومن أجل زراعة هذه الحبوب؛ فإن على الفلاح القيام ببعض الأعمَال التحضيرية ومن أهمها: حراثة الأرض، وسقي المزروعات "الرياسة"، والحصاد، كما سبقت الإشارة إليه، كما أن زراعة الحبوب غالبًا لا تحتاج إلى نوع معين من التربة، بل تنمو في أكثر أنواعها[73].

3- منتجات زراعية متنوعة:

إضافة إلى ما سبق من زراعة النخيل والحبوب، فهناك زراعة بعض المحصولات الزراعية الأخرى، ومنها: زراعة الخضروات، والفواكه، ومنها: التين، والترنجه، والليمون، والبقوليات، وقد أشارت إلى ذلك العديد من الوثائق المحلية، ومنها: وثيقة مؤرخة سنة 1288هـ(1871م)، كما تزرع الأعلاف بأنواعها، وأشهرها البرسيم[74].

كما تكثر زراعة شجر الأثل كمصدات طبيعية، وكمصدر للأخشاب المستخدمة في أغراض النجارة كاستخدامه في أسقف المنازل وأبوابها، ونوافذها، وفي الاستخدامات الزراعية كالمحاريث، ومحالة السواني، وغيرها.

وكان شجر الأثل يمثل ثروة ذات قيمة للمزارعين والتجار في الزمن السابق، وكانوا يحرصون على زراعته والإكثار منه. وتفيد إحدى الوثائق المحلية في الغاط أن الأثل يحتاج إلى 4 سنوات من بداية غرسه ليكون جاهزًا للقطع والاستعمال[75].

كما يكثر النص على زراعته إلى جانب النخل في المبايعات، ومن ذلك ما ورد في وثيقة مبايعة محلية مؤرخة في 1247/6/30هـ(1831/12/6م)، وجاء فيها: "وجه ذلك بأن الحرة الرشيدة سلمى بنت عبدالله بن جاسر وهي في صحة من عقلها مراجعة قد باعت ما هو نصيب لها وملك لها في العقار المسمى الجرَيْف.. إلى قوله: قد باعت على محمد بن ملحم بجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة فيه من بير وطريق ومسيل وما فيه من نخل وأثل ...إلخ"[76]. ومثلها وثيقة مؤرخة في ربيع ثاني 1253هـ(يوليو 1837م) وأخرى في 1254/1/15(1838م)،

---

(71) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص999، ج3، ص1199.

(72) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1241.

(73) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص510.

(74) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص918.

(75) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص206.

(76) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص208.

وغيرها كثير[77].

وفيما عدا النخيل والحبوب؛ فإن الخضروات والفواكه تعد مزروعات ثانوية، إذ لم يكن هناك اهتمام واضح بزراعتها إلا بقدر ما يسد حاجة الفلاح وأهل بيته وأقاربه منها، أو من أجل حيواناته التي يعتمد عليها في زراعته الأساسية[78].

ثانياً: الرعي والثروة الحيوانية:

يتشابه الغطاء النباتي في محافظة الغاط مع سائر مناطق نجد إلى حد كبير؛ فهو يخضع لعوامل بشرية، مثل: الرعي الجائر، وقطع الأشجار، ولعوامل الطبيعة، مثل: درجة الحرارة، والأمطار[79]، كما أن لمكونات التربة أثرها في توزيع الغطاء النباتي وتنوعه؛ فللأراضي الرملية نباتاتها الخاصة، وللأراضي الصخرية نباتاتها –أيضاً– حيث يمتاز الغطاء النباتي في الغاط بتكيفه مع البيئة الصحراوية، فينبت منها: أشجار لا أوراق لها، مثل الأرطى، ومنها أشجار ذات أوراق صغيرة أو إبرية، ومنها ماتغطى سيقانها وفروعها بشعيرات تحمى النبات من أشعة الشمس المباشرة مع التقليل من عملية التبخر، وتغطى بعضها بمادة شمعية تقلل من فقدان الرطوبة، ومنها ما يرتفع بفروعه عن سطح الأرض تجنباً لارتفاع الحرارة المنبعثة من الأرض، كما أن لبعضها جذوعاً وجذوراً مرنة تستطيع بواسطتها مقاومة الرياح من خلال قدرتها على الحركة، ومنها ما له جذور وتدية تتوغل في التربة مع جذور فرعية تمتد أفقياً بحثاً عن الرطوبة والغذاء وتثبيتاً لنفسها أمام حركة الرياح، ومنها ما يتميز بنظام جذري ضخم يساعدها على التغلب على نقص الرطوبة وعدم الثبات كأشجار الطلح والسلم والأرطى، وتتكيف بعض النباتات مع البيئة الصحراوية من خلال بقائها بذورًا في مواسم الجفاف ثم تنمو عند هطول الأمطار وتوافر الظروف المناسبة[80].

تمثل الحشائش والأعشاب الحولية أهمية رعوية، فهي توفر الجزء الأكبر من الاحتياجات العلفية للحيوانات، ولكن ما تحكم الظروف المناخية للغاط ومناخها الصحراوي تظل الاستفادة منها مقصورة على فترة زمنية محدودة، فلا تمكث أن تذبل وتجف، وذلك على العكس من الشجيرات فهي تعد نباتات الرعي الرئيسية التي يستفاد منها لتغذية الحيوانات طوال أيام السنة[81].

---

(77) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص262، ص274.

(78) المزيني، إقليم سدير، ص103.

(79) المزيني، إقليم سدير، ص103.

(80) انظر الراشد، محافظة الغاط، ص87، ولمعرفة المزيد عن النباتات في الغاط. انظر: السديري، سلطان، والراشد، محمد بن أحمد، أطلس النباتات البرية في محافظة الغاط، مرينا المتحدة للطباعة، الرياض، 1436هـ (2015م)، .

(81) الراشد، محافظة الغاط، ص87. وللمزيد عن أنواع النباتات المذكورة، انظر: د. إبراهيم عبدالله العريض

ويمثل الرعي والعناية بتربية الماشية مصدراً مهماً من مصادر الحياة الاقتصادية في المجتمع النجدي عموماً، وبخاصة البادية، إذ تتميز حياتهم بالترحال والتنقل من مكان إلى آخر تبعاً لأماكن توافر المياه والكلأ؛ ويتولى أبناؤهم رعى الإبل والأغنام، وسقيها، وتوجيهها إلى أماكن العشب(82).

ويعتمد سكان البادية . بشكل أساسي . على ماشيتهم في احتياجاتهم من اللحوم والألبان ومشتقاتها من السمن والأقط، كما يمكنهم بيع ما يصلح للبيع من ماشيتهم ومن المنتجات الحيوانية للحصول على النقود من أجل شراء ما يلزمهم، أو يتم تبادلها بسلع أخرى كالتمر ونحوه(83).

وفيما يلي أهم الأدوات التي تصنع من جلود الحيوانات، وتستعمل في الحياة اليومية في الزمن الماضي:

- الخِرْج، كيس من الصوف يستخدم لحمل الأغراض(84).
- العِدْل: كيس من الصوف لحفظ الأغراض والحبوب والتمور ونحوها(85).
- قربة الماء: تستخدم لأَغراض المياه وتصنع من جلود الأَغنام بعد دبغها، وتخرز من قاعدتها وأرجلها، ويبقى محل الرقبة فمًا لها(86).
- الصَّميل: يصنع من جلد الغنم ويستخدم (لخض) اللبن وحفظه(87).
- العِكَّه: وعاء جلدي شبيه بالقربة يصنع من جلد صغار الغنم، ويستخدم لحفظ السمن البري(88).

ولا تقتصر تربية الحيوانات على البادية، بل اعتمدت حاضرة الغاط على تربية أعداد من الأَغنام والماعز داخل بيوتهم أو في مزارعهم، للحصول على مايلزمهم من لحومها وحليبها وألبانها ومشتقاتها، وقد أشارت إلى ذلك بعض الوثائق المحلية ومنها وثيقة مؤرخة سنة

وأ. سعود عبدالعزيز الفراج، النباتات البرية المأكولة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض، 1416هـ.

(82) الراشد، محافظة الغاط، ص253. المزيني، إقليم سدير، ص104. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص527.

(83) الراشد، محافظة الغاط، ص254.

(84) محمد بن عبدالرحمن الثنيان، أسماء الأوعية الجلدية من خلال معجم لسان العرب لابن منظور، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1426هـ، ص141. الراشد، ص464.

(85) الثنيان، أسماء الأوعية الجلدية. الراشد، ص488.

(86) الثنيان، أسماء الأوعية الجلدية، ص77-78.

(87) سعد بن عبدالله بن جنيدل، معجم التراث، الكتاب الثالث: بيت السكن، دارة الملك عبدالعزيز، ط1، الرياض، 1427هـ.

(88) الراشد، محافظة الغاط، ص489.

1240هـ(1824م)[89]،

وتعمل لهذه الحيوانات الحظائر في الأحواش الخارجية للبيوت، أما في النهار فيتولى أحد الرعاة مسؤولية رعيها لقاء أجر شهري؛ فيسرح بها صباحاً للرعي ويعود بها مع غروب الشمس، ولمحدودية الإمكانيات كانوا يكتفون بعدد محدود منها[90]. كما أن تربية الحيوانات تكون للمساعدة في الأعمال الزراعية؛ مثل: حيوانات رفع المياه من الآبار، وتسمى "السواني"، أو حيوانات حراثة الأرض، وأغلب هذه الحيوانات من الإبل والثيران والحمير[91].

وقد انتهى استخدام الحيوانات للعمل في الزراعة وسقيا المزروعات بعد أن حلت محلها المضخات الآلية لرفع المياه من الآبار، والحراثات لحرث الأرض. وذلك أواخر السبعينات من القرن الهجري الماضي تقريبًا[92].

ثالثًا: الصناعة والحرف المهنية:

توارث سكان الغاط العمل في المهن والحرف اليدوية نقلاً عن آبائهم وأجدادهم، وهذا يمثل موردًا مهمًا من المواد الاقتصادية للسكان، وظلت هذه المهن تعمل على سد حاجتهم من السلع الضرورية على فترات طويلة من الزمن، وما يميز هذه الصناعات بساطتها ومحدودية إنتاجها، ومزاولة معظمها داخل البيوت أو في دكاكين صغيرة، واعتمادها على المواد الأولية المحلية[93]، ومن أهم هذه الصناعات والمهن الحرفية:

أ- **(الحدادة):**

يعمل الحداد جميع ما يطلبه الأهالي من صنع مستلزماتهم الضرورية، عن طريق تحويل الحديد إلى أدوات عملية ومنزلية وإصلاح التالف منها، والعمل على صيانتها[94]، مثل قدور الطبخ، وصواني الأكل، والقداح، والسكاكين، وأواني الأكل والشرب الأخرى.

ومن الأدوات المنزلية التي تكرر ذكرها في الوثائق المحلية في تلك الحقبة الزمنية، وكانت تستخدم في الأعمال المنزلية في الغاط، صفرية كبيرة، وصينية، وصحن شاي، وطشت، وصحن تمر موكر، وصحن بثلاث حلاق والمرجل، والمثعوبة، وهي إناء يستخدم لتعبئة ا لسمن ونحوه له خرطوم، والمقرصة وهي أداة عمل الخبز. ومن الأواني أيضًا السحلة والطويلة. وغيرها،

---

(89) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص162.

(90) الراشد، محافظة الغاط، ص254.

(91) الراشد، محافظة الغاط، ص255. الحربي، وثائق من الغاط، وثيقة مؤرخة سنة 1283هـ، ج2، ص819.

(92) الراشد، محافظة الغاط، ص255.

(93) الراشد، محافظة الغاط، ص264. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص557-560.

(94) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص560.

وقد وردت الإشارة إلى ذلك في العديد من الوثائق المحلية ومنها الوثيقة المؤرخة سنة 1242هـ(1826م)، وورد فيها عبارة: "... الصفرية الكبيرة، وصفيرية سوى مد وثلث، والقدير أبو مدين، والمقرصه..."[95].

وكذلك وثيقة أخرى مؤرخة سنة 1287هـ(1870م)وموضوعها اقتسام تركة (أواني منزلية)، ورد فيها: "... صفرية كبيرة، وصفرية دونها، وصينية، وصحن شامي، وطشت، وصحن تمر موكر، وخص (...) ثلاث صفاري كبار وصفيرية صغيرة، وصحن بثلاث حلاق، وطشت وصحن تمر موكر"[96].

كما يقوم الصانع أيضًا بعمل أدوات الصيد والقتال مثل: السيوف، والخناجر، وشباك الصيد، وملح البارود، وإصلاح البنادق ونحو ذلك. ويذكر صاحب لمع الشهاب أن منطقة سدير اشتهرت بصناعة السيوف وبعض الأسلحة اليدوية الأخرى، ومن أهم الأسلحة التي ذكرها في الوثائق المحلية، بندق أم تاج، وهي نوع من البنادق مرسوم عليها تاج، والفرْد، وإلى ذلك أشارت الوثيقة المؤرخة عام 1346هـ(1927م) التي ورد فيها "...إن شاء الله تكزون لي بندق طيبة ولا أبي أم تاج..."[97].

ويقوم الحداد أيضًا بعمل الأدوات الزراعية المنزلية الأخرى مثل: المساحي، والفؤوس، والمطارق، والمناشير، والأوتاد الحديدية، والمحاش، والمحامس، والنجر، والمخاريز[98]، وقد ذكرت ذلك إحدى الوثائق مؤرخة سنة 1265هـ(1848م) "... والفاروع إن لقي، وإلا يشرى بداله والفأس..."[99].

ب- **النجارة:**

كانت النجارة أحد الأنشطة الاقتصادية، إذ يترتب عليها كثير من المنتجات التي يحتاجها المجتمع؛ فمعظم أدوات الفلاح الزراعية معتمدة عليها، وكذلك أبواب البيوت ونوافذها، وبعض الأدوات المنزلية وغيرها كثير من الأدوات التي يحتاجها الفلاح كأنصبة المساحي والفؤوس والمطارق، ومقابض المحاش والسكاكين، والصناديق، والمباخر، والشداد، والهودج، وتستخدم الأخشاب المحلية في هذه الأعمال[100]، ومن ذلك ما ذكرته إحدى الوثائق المؤرخة

(95) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص168.
(96) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص885.
(97) الحربي، وثائق من الغاط، ج4، ص2047.
(98) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص ص561-565.
(99) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص465. الزهراني، ص ص561-565.
(100) الراشد، محافظة الغاط، ص264. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص ص577-584.

عام 1317هـ(1899م) عند إثبات استلام مديونيات الدار[101].

ومن أهم الأدوات الخشبية التي يكثر استعمالها في مجتمع الغاط في الماضي، ما يأتي:

- الموقعة: وهي وعاء خشبي عميق نوعًا ما يستخدم لتقديم الطعام[102].
- المغرفة: أداة خشبية تشبه الملعقة لكنها أكبر منها تستخدم لغرف الطعام من القدر[103].
- المحالة: تتكون من خشبة دائرية مثقوبة من الوسط تسمى "القب" ويشب فيها أعواد من الخشب مهيأة بشكل معين تسمى "سنون"، ويستخدم لجذب المياه من الآبار[104].
- الدراجة: قطعة خشبية أسطوانية الشكل مخروقه من الوسط ليسير عليه السريح[105].
- المحراث: عمود خشبي طوله نحو ثلاثة أمتار مثبت في نهايته قطعة من الخشب مائلة إلى الأمام مشكلة زاوية حادة مع العمود الرئيسي وفي نهايتها قطعة من الحديد تساعد على شق الأرض بواسطة جر بالدابة[106].
- المسحاة: قطعة حديدية صلبة مثلثة الشكل تقريبًا وقليلة السماكة، مثبت بها نصاب من الخشب ويستخدم في الأغراض الزراعية والحفر والبناء[107].
- المعصاد: عصا غليظة تستخد لتحريك الجريش والعصيد أثناء الطبخ[108].

ج- **الخرازة والحياكة:**

تعتمد الخرازة على دباغة جلود الحيوانات التي يقوم سكان الغاط بتربيتها[109] ومن أهم المنتجات الجلدية التي يصنعها الخراز الأحذية، والغروب، والدلي، والقرب، والعياب، والأحزمة، والمفارش، والبسط، والخروج، والمزاود، والعدول، وقطع الزل وغيرها، وتعتمد هذه الصناعات الصوفية على أصواف الغنم والماعز، وأوبار الإبل وغيرها كثير من المستلزمات المنزلية[110].

د- **صناعة الخوص (السفيف):**

تعتمد هذه المهنة على استعمال مشتقات النخلة، والتي كانت هي المحصول الزراعي الرئيس في الغاط، كالجريد والخوص والسعف، وغالباً ما تقوم به المرأة، فتعمل الزنابيل بأحجامها

---

(101) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص465، ج3، ص1276.
(102) الراشد، محافظة الغاط، ص513.
(103) الراشد، محافظة الغاط، ص510.
(104) الراشد، محافظة الغاط، ص504.
(105) الراشد، محافظة الغاط، ص168.
(106) الراشد، محافظة الغاط، ص504.
(107) الراشد، محافظة الغاط، ص507.
(108) الراشد، محافظة الغاط، ص510.
(109) الراشد، محافظة الغاط، ص264. لمعرفة المواد التي يستخدمها الدبَّاغ في مهنته انظر: الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص572-575.
(110) الثنيان، أسماء الأوعية الجلدية، ص18-19.

المختلفة، وسفر الطعام، والفرش الخصفية، والمراوح اليدوية، والسِّفاف، وغيرها كثير[111]. ولا تستخدم المرأة من الأدوات سوى "الخيط" و"المخراز"، والباقي يعتمد على يديها وإتقانها لهذا العمل[112].

هـ- الصناعات الغذائية:

تقوم هذه الصناعة على إيجاد وسائل وطرق تمكن الفرد من الاحتفاظ بالأطعمة التي يحتاجها أهل البيت في حياتهم اليومية مدة طويلة والاستفادة منها، ومن هذه الصناعات: حفظ التمور بتجفيفها، وكنزها في أوانٍ مخصصة لها أو في الجصة -سبق الإشارة إلى ذلك- وكذلك تجفيف اللحم؛ بتقطيعه إلى شرائح رقيقة وإضافة الملح له، ويسمى (القفر)، وعمل الأقط من اللبن، وعمل الودك من شحوم الحيوانات، وطحن الحبوب، وغيرها[113]، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المؤرخة في 1286هـ(1869م)[114].

و- مهن أخرى:

علاوة على ما سبق؛ فقد كان هناك عدد من الحرف التي يمتهنها بعض الأهالي في الغاط ومنها: مهنة البناء؛ إذ يُطلق على من يقوم بناء البيوت "الأستاذ"، ويسمونه محليًا "الستاد"، وقد أشارت العديد من الوثائق المحلية إلى بناء البيوت وبناء الآبار، ولاشك أن ذلك لا يتم إلا بعمال البناء. جاء ذكر الستاد في إحدى الوثائق المحلية المؤرخة سنة 1304هـ(1886م)، وفيها: "... وصل من (سعد) اثنا عشر وزنة ونص زكاة ولد الستاد..."[115]. ويقوم الستاد بدور مهم في بناء المساكن، رغم بساطتها في تلك الحقبة وقلة المواد المستخدمة في بناؤها، وكذلك بساطة التصاميم المقامة فيها.

وإضافة إلى ذلك هناك من يقوم بعمل بعض الأدوات المنزلية التي تصنع من الصخور أو الجص، ومنها: المجرشة، والرحى، والمنحاز، والقرو، والنقيرة، والمنقولة، وغيرها[116].

ومن الوظائف عمَّار الرحى، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1285هـ(1868م)[117].

هناك من يمتهن وظيفة النقل (الجمَالة)، فينقل البضائع من مكان إلى آخر على ظهور

---

(111) الراشد، محافظة الغاط، ص264. ا لزهراني، الحياة الاجتماعية، ص585.

(112) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص585.

(113) الراشد، محافظة الغاط، ص264.

(114) وثائق من الغاط، ج2، ص871.

(115) الزهراني، ص633-639. الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص1091.

(116) الراشد، محافظة الغاط، ص264.

(117) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص851.

الجمال لقاء أجر يقدمه صاحب البضاعة له، ويسمى من يقوم بهذا العمل "جَمَّالاً"، أو يقوم بنقل الحجاج، أو تأجير حيوانات ركايب[118].

ومن المهن أيضًا معلم القرآن وغالباً ما يكون راتبه ما يناله من أولياء أمور الطلاب، وسواءً كان ماديًا أو عينيًا من المنتجات الزراعية الحبوب أو التمور. ومن الوظائف وظيفة إمام المسجد، قد يكون محتسبًا، أو براتب شهري نقدي أو عيني، كأن يخصص له مقدارًا من إنتاج النخل (تمرًا) أو الحبوب، ومن ذلك ما ذكرته إحدى الوثائق المحلية المؤرخة سنة 1285هـ(1868م)، وجاء فيها: "...وثلاثين وزنة تمر على إمام مسجد..."[119]. وكذلك القائم على سراج المسجد، وقد ذكرته إحدى الوثائق المحلية المؤرخة في 1282هـ(1865م) "...وخمسة عشر وزنه للصوام وللإمام عشر، وللسراج خمس..."، وأخرى مؤرخة سنة 1286هـ(1869م)، وجاء فيها: "...مُدَّين ودك لسراج المسجد..."[120].

ومن المهن الاجتماعية: وظيفة الدَّلاَّل، وهو المحرِّج على السلع في السوق، وله نسبة من قيمة المبيع أيًا كان نوعه، وأشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1288هـ(1871م)، وجاء فيها: "... وربع ريال عشا الدلال..."[121].

ومن المهن أيضًا: مهنة حفار القبور، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق، وجاء فيها: "... وأوصت أيضًا لحفار قبرها بتبَّتين..."[122]، والستبة: نوع من العملة.

ومن الممارسات الاجتماعية أيضًا الحج عن الميت أو العاجز مقابل أجرة يدفعها المستفيد أو قرابته، ومن ذلك ما ذكرته الوثيقة المؤرخة سنة 1310هـ(1892م)، وهو قوله: "...وحج بها (منصور)، وقضى الحجتين المذكورات..."[123].

ومن المهن، مهنة ساسة الخيل، لوجود مرابط الخيل، ومن ذلك ما جاء في إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1285هـ(1868م)- المتعلقة بموضوع إبراء ذمة بشأن ملكية مرابط خيل[124]. ومن المهن كذلك نقل الماء والسقاية، ومن ذلك ما وضحته إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1312هـ(1894م)[125].

(118) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص ص632، 634.
(119) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص851، ص871.
(120) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص805، 875.
(121) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص944.
(122) الحربي، وثائق من الغاط، ص21، ص93.
(123) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص1185.
(124) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص860.
(125) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص1200.

ز- مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

كانت المرأة في الغاط -أسوةً بالمرأة النجدية عمومًا- في تلك الحقبة تقوم بدور كبير في النشاط الاقتصادي، فكانت تقوم بأعمال عدة سواءٌ داخل المنزل أو خارجه، فإلى جانب أعمالها في البيت من طبخ وتنظيف، وتربية الأطفال كانت تؤدي أعمالاً إضافية في مساعدة زوجها، ومن تلك الأعمال: تجهيز أعلاف حيوانات السواني، تنظيف مجاري المياه "السواقي" من الأعشاب التي تعيق سير المياه فيها، والمساعدة في أعمال الحصاد، والتقاط التمر المتساقط أثناء عملية الصرام، وحلب الأغنام والأبقار، وتجهيز اللبن، واستخلاص الزبد من الحليب، وعمل الإقط، وإرضاع صغار الماشية "البهم"، وغزل الصوف، والقيام بأعمال النسيج، وعليها دبغ الجلود وإعدادها للاستعمال[126].

وقد ورد ذكر المرأة كثيرًا في الوثائق المحلية في الغاط، فقد كان لها حق امتلاك العقار، والتصرف فيه، وقد ورد ذلك كثيرًا في الوثائق المحلية، ومثاله ما جاء في الوثيقة المؤرخة سنة 1282هـ(1865م)-، وفيها: "...أوصت أن حصتها من نخلِ أبوها...". وكذلك الوثيقة المؤرخة سنة 1272هـ(1855م)-، وجاء فيها: "... أنه باع على (رقية بنت محارب) نصيبهم من عمتهم... "[127].

وتكررت وصايا المرأة كثيرًا في الوثائق المحلية، مما يدلل على مكانتها، ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة عام 1252هـ(1836م) بشأن وصية نصرة بنت إبراهيم بن شبانه غيرها كثير[128].

وكان هناك حضور واضح للمرأة في القضاء والمرافعات الشرعية، وقد ذكرته إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1253هـ(1837م)، وجاء فيها: "... إن (لطيفة) زوجة (عبدالكريم)، أوفتهن يعد ما توفى زوجها (عبدالكريم) وإن كل من ورثة (عبدالله) أقر ببلوغ إرثه من سبعة عشرة ريال..."[129].

وقد تكررت الوثائق وتعددت التي تذكر أملاك المرأة وتعاملاتها التجارية، مما يعني امتلاكها للشخصية المستقلة في هذا الأمر، ومن ذلك ما ذكرته إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1200هـ(1785م)-، وجاء فيها: "... أقر أنه باع على أخيه (إبراهيم بن ناصر بن راجح) نصيبه ونصيب أخته (موضي بنت ناصر)...". وكذلك الوثيقة المؤرخة في عام 1254هـ(1838م)، وفيها: "... أقرت (موضي بنت شعلان) حال جواز إقرارها شرعًا بأنها باعت

(126) الراشد، محافظة الغاط، ص ص227، 228. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص ص248-251.
(127) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص601، 606.
(128) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص260.
(129) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص261.

نصيبها في المقيرية..."[130]. وكان هناك بيع من النساء أنفسهن، وقد أشارت إلى ذلك الوثيقة المؤرخة سنة 1288هـ(1871م)، وجاء فيها: "... أقرت (لولوه بنت علي بن روسان) حال كونها صحيحة العقل والبدن إنها باعت على ابنتها (نصرة بنت عبدالله بن حمد أبانمي) ما هو ملكها..."[131].

وكانت تقوم بأعمال الولاية الشرعية، كنظارة الأملاك ورعاية القاصرين، ونحو ذلك، ومنه ما أشارت إليه الوثيقة المؤرخة سنة 1210هـ(1795م)، وجاء فيها: "... أقر (عبدالرحمن بن علي) بأن لامرأته ثلث النخل إلا الأربع فيود البركة فيهن ضحايا له ولأمه وأبوه والوكيل بنته (هيا)...إلخ"[132].

كما كان للمرأة حق هبة أملاكها لمن تريد، وقد أشارت إلى ذلك العديد من الوثائق المحلية، ومثاله ما جاء في إحدى الوثائق، وعبارته: "... (فاطمة بنت جاسر) أنها وهبت أخيها (عبدالله بن جاسر) وأقبضته نصيبها وهو إرثها من أبيها (جاسر) وهو الدار والمخزن ..."[133]. وكذلك وثيقة مؤرخة سنة 1252هـ(1836م) وفيها: "... أقرت (سهية بنت قبلان) بأنها باعت على أخيها (عبدالمحسن بن قبلان) نصيبها من النخل وهو خمس ثلاث أرباع النخل..."[134].

كما جاء بيع امرأة لأملاكها بدون وكالة. وأشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1200هـ(1785م)، وفيها: "إن (موضي بنت علي) باعت على (عيسى) نصيبها ونصيب بناتها في الركية..."[135].

خامسًا: النشاط التجاري:

امتازت التجارة في تلك الحقبة الزمنية، وفي منطقة الغاط ببساطتها، واعتمادها على الجهد الفردي، وعلى ما يحتاجه طلب السكان من السلع المحلية، وغالباً ما يكون العرض والطلب على المنتجات الزراعية والرعوية هناك، والتي سبق الإشارة إليها[136].

ويتوسط السوق التجاري (المجلس) المنطقة السكنية (الديرة)، بين أحياء العوشزة والمدَيِّنة، والعقدة، وإليه تصل الطرقات الرئيسة، ويكون عادةً القرب من المسجد الجامع[137].

والسوق مركز اجتماعي واقتصادي يرتاده الجميع من داخل الغاط وخارجه، وهو عبارة

---

(130) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص106، 283.
(131) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص940.
(132) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص112.
(133) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص70.
(134) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص259.
(135) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص108.
(136) الراشد، ص257.
(137) الراشد، محافظة الغاط، ص257.

عن ساحة متوسطة المساحة تحيط بها الدكاكين الطينية من الجهة الشرقية والشمالية والتي يبلغ عددها نحو خمسين دكاناً، ويسقف جزء صغير من هذه المساحة لغرض وضع قرب مياه الشرب، والميزان الكبير "القبان"[138].

ويقوم الباعة في دكاكينهم بعرض سلعهم وأشيائهم اليسيرة للبيع، والتي تتمثل في الملابس، والأحذية، والمواد الغذائية والحبوب، والتمور، والقهوة والشاي والسكر، والهيل ومستلزماتها من الفناجيل، والأقداح، وغيرها وكذلك الأواني، وبعض من البضائع المتفرقة[139]. وتعمل هذه الأسواق من الصباح وحتى وقت صلاة الظهر، ثم يعاد فتح الدكاكين بعد صلاة العصر إلى المغرب[140].

وقد أشارت الوثائق المحلية إلى العديد من الدكاكين التي كانت موجودة في حقبة الدراسة، وكانت تنتقل ملكيتها بالبيع والشراء أو بالإرث أحيانًا عن الآباء والأجداد، ومن ذلك ما ذكرته إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1313هـ(1895م)، وجاء فيها: "...باع الدكان المعروف اللي في مجلس الغاط وهو الجنوبي الشرقي من الدكاكين اللي بالسواري على (عبدالله بن محمد بن ملحم) بثمن معلوم قدره وبيانه أربعة عشر ريال..."[141].

ويقوم الأهالي بجلب البضاعة إلى السوق وبيعها فيه. ومن ذلك أن يقوم بعض أبناء البادية أو المزارعين بجلب بعض ماشيتهم لغرض البيع، ويحصلون من أثمانها على ما يحتاجونه من مؤنة من أصحاب الدكاكين، وتكثر هذه الظاهرة في موسمي العيد وأيام الجمع. كذلك يقوم بعض أبناء البادية بجلب منتجات حيواناتهم من السمن والأقط "البقل"، وبعض المنسوجات الصوفية والجلود المدبوغة.

أما المزارعون فيعرضون بأنفسهم منتجاتهم الزراعية من الحبوب، التمور، ويتولون مهمة بيعها، إضافة لمنتجاتهم من المحاصيل الأخرى من الفواكه، والخضروات، وقد يتفقون . لقاء نسبة من المال . مع أحد باعة الدكاكين على تولي مهمة بيع منتجاتهم نيابة عنهم. وكذلك كان هناك بيع وشراء العبيد، وقد أشارت إلى ذلك إحدى الوثائق المؤرخة عام 1250هـ(1834م)، وجاء فيها: "... إن (نصرة بنت عبدالرحمن بن علي) شرت عبد من (منصور بن عيسى)..."[142]. وقد يكون الهدف من بيع وشراء العبيد إما لعتقهم كما ورد في الوثيقة، أو الاستعانة بهم في الأعمال الزراعية أو المنزلية.

---

(138) الراشد، محافظة الغاط، ص257. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص125.

(139) الراشد، محافظة الغاط، ص256.

(140) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص259، 707. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص127.

(141) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1219.

(142) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص226.

وقد تكون البضاعة عقاراً، والعقارات إما بيوتًا أو مزارع أو مخازن، وقد تباع البيوت مجزأة، فتباع القهوة ويراد بها مجلس الرجال أو المخازن أو القليب أو القوع،ومن ذلك ما أشارت إليه الوثيقة المؤرخة سنة 1303هـ(1885م)ـ، وجاء فيها: "... أقرت (سلطانة العلي) و(عبدالعزيز بن محمد العلي الحمد) بأنهما باعا نصف حويط الحسين المعروف في الرفايع في بلد الغاط على (محمد بن مرزم) بثمن معلوم قدره أحد عشر ريال، أقروا ببلوغهن، وأصدقهما العركة في ذلك الأقرار، والبيع لجميع حقوقه من بئر وطريق وسيل، وكذا نصف القهوة يتبع البيع..."[143].

أما ما يستحيل جلبه للسوق، فيباع في موقعه، ويتعين على المحرج توصيف ما لديه من عقار أو مزرعة أو غير ذلك، ويبدأ بالمزايدة عليه، وفي هذه الحالة تطول مدة المزايدة، وقد تصل إلى شهور. ويلحظ كثيرًا في الوثائق المحلية عند بيع العقارات الزراعية أنه لابد من ذكر بير وطريق ومسيل[144]، كما أشارت الوثيقة المؤرخة سنة 1312هـ(1894م)، وجاء فيها: "...من حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه من بير وطريق وغير ذلك..."[145] وغيرها كثير.

وعند بيع المزارع أحيانًا يكون البيع لثمار النخيل مع بقاء المزرعة لمالكها[146]، وأحيانًا يشترط ثمرة النخل للمشتري[147]، وأحيانًا يشترط زراعة حوض النخل، ومن ذلك ما أشارت إليه الوثيقة المؤرخة عام 1308هـ(1890م)، وعبارتها: "...واشترطت (سلطانة) على (محمد) أنه يسقي السكانية إذا سقى أو ساقا، فإن بغى يزرع حوضها فله ذلك..."[148]. وكذلك يشترط أحيانًا في البيع إسقاء ثمرة النخيل وليس له شيء منها، ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة عام 1309هـ(1891م)، وجاء فيها: "...وشرط البايعان على (محمد) أن يسقي السكانية ..... وليس له من ثمرتها شيء...)"[149].

كما أن هُناك الحراج على أملاك الميت، وللقاضي أن يوكل من يراه مناسبًا لذلك، وقد يكون الهدف من وراء ذلك سداد دين الميت، ومن ذلك ما أشارت إليه إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1282هـ(1865م)، وجاء فيها: "... وطالب منا تولي من يبيع ويوفي دينه، فإن كان الأمر مثلما ذكر فأنا موكلك تأمر من يحرج وتبيع من أملاكه ... "، وكذلك وثيقة أخرى مؤرخة سنة

(143) القوع: جمع قاعة. وقد يراد بها الحوس. الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص1078. وج3، ص1150.
(144) وثائق من الغاط، ج3، ص....
(145) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1196.
(146) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص1082.
(147) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1141.
(148) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1139.
(149) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1150.

1289هـ(1872م)، وجاء فيها: "... بيع العقار المذكور بوفاء دين أبيه..."[150]. ولابد من تحديد العقارات والأملاك أثناء بيعها أو تقسيمها. وهذا ما كان ملحوظا في الكثير من الوثائق المحلية، وهذا يعكس الدقة والمصداقية والشفافية أثناء البيع والشراء.

هناك نشاطات تجارية لا تتم داخل السوق مباشرة، ومنها: ذهاب بعض التجار إلى مواطن البادية لشراء الحيوانات ومنتجاتها، ومبادلتهم بالسلع الضرورية، مثل: الأقمشة، والحبوب، وغيرها، وقد أشارت إلى ذلك الوثيقة المؤرخة سنة 1333هـ(1914م)[151]. وكذلك قيام بعض التجار بشراء ما لدى الفلاح مباشرة من مزرعته، ثم تخزينه لديه لبيعها في الأسواق المحلية أو أسواق القرى المجاورة[152].

وكانت هناك المداينة، وهي بيع سلعة معينة إلى أجل معين بزيادة محددة عن سعر بيعها نقدًا، وتتراوح الزيادة بين 10 –15في المئه[153].

وقد فرضت التعاملات التجارية ظهور العديد من أنواع البيع ومنها البيع بالمقايضة، وورد ذلك كثيرًا في الوثائق ا لمحلية في الغاط، وهي شراء سلعة ما بسلعة أخرى، وبالنقود عن طريق دفع مواد غذائية، كما ذكرت إحدى الوثائق المؤرخة عام 1224هـ(1809م)، وجاء فيها: "... بثمن قدره ثلاثة آلاف تمر..."[154].

- البيع بالأجل، ويستخدم لذلك عبارة (فهق)، وتكرر ذلك في الوثائق المحلية ومثاله ما جاء في الوثائق المؤرخة عام 1292هـ(1875م)، وهو قوله: "... أربعة مؤجلات منهن ريالين...".
وكذلك الوثيقة المؤرخة سنة 1297هـ(1879م)، وهو قوله: "... يعطي (عبدالرحمن) الريالين المنفهقات..."[155].
أو عبارة أنظر، ومقاله ما جاء في الوثيقة المؤرخة سنة 1279هـ(1862م)، وفيها: "... بقي عشرة أريل انظرت بهن (ضويحي)...".
- البيع بالتقسيط، ويسمى التنجيم، ومثاله ما جاء في الوثيقة المؤرخة في عام 1275هـ(1858م): "... وهذه الثمانية المذكورة ثالث نجم ثامنهن الريال المذكور..."[156].

(150) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص800، 973.
(151) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص657. الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1607.
(152) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص656. أبابطين، سدير، ص73.
(153) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص693.
(154) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص127.
(155) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص ص743، 1007، 1028.
(156) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص643.

– البيع بالشفعة، وله أمثلة كثيرة في الوثائق المحلية، ومن ذلك ما وضحته الوثائق المؤرخة عام 1274هـ(1857م)، وهو قوله: "... من طرف دعوى (عبدالله) على (محمد) بالشفعة في الكراع..."[157].

كما يكثر البيع بالوكالة، وأحياناً تكون الوكالة مطلقة، أو مقيدة، وهناك وكالة لسداد الدين، ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة بسنة 1287هـ(1870م)-: "... وكلته وكالة مطلقة..."[158]. أو يذكر في نص الوثيقة أنها وكالة: "ماضية لا معارض له فيها". وأحياناً يستخدم لفظ وكيلاً (ماين مفتصل) وهي الوكالة المطلقة[159]. وقد أشارت الوثائق إلى ذلك ومنها ما ذكرته الوثيقة المؤرخة في 1352/3/3هـ(1933/6/26م): "... يخاصم خالهم (صالح بن راشد العلي) في جميع ما يكون بينهم وبينه وكيلاً ماين مفتصل...".

تنوعت الوثائق المحلية في ذكر نوعية الأجر الذي يحصل عليه العامل من صاحب العمل. فأحيانًا يكون الأجر عينيًا مثل تمر النخل أو الحبوب، ومن ذلك ما أشارت له الوثيقة المؤرخة سنة 1286هـ(1869م)-، وعبارتها: "...وتَحاسب هو و(عبداللطيف بن عبدالله بن نصار) عن جميع ما في ذمة (حمود) له، وأسقطوا التمر والعيش رأس مال..."[160].

وفي بعض الأحيان يخصص للعامل جزء من عمارة الأرض وزراعتها، وقد ورد ذلك في الوثيقة المؤرخة عام 1287هـ(1870م)-: "... وشرط العامل له مكان دار يعمرها وهي على حسب المغارسة..."[161]. وأحيانًا يكون أجر العامل من إنتاج النخل أو المحاصيل الزراعية، كما وضحت ذلك الوثيقة المؤرخة عام 1310هـ(1892م)، وجاء فيها: "... ويزرعها وله ثلثي الزرع، وما نتج فيها فلعبدالعزيز ثلثه بارد، والثلثين للعامل..."[162].

ويسمى أجر العامل: عرقة أو معيريق، أو امعروق، وقد جاءت الإشارة إلى ذلك في الوثائق المحلية بوضعها وثيقة مؤرخة عام 1314هـ(1896م): "... لأهل النصف والعمال النصف، وما عسفوا من أرضهم فلهم امعروق ما عسفوا سنة..."[163]. وأحيانًا يشار إلى المبلغ المالي بعبارة (بروسهن)، أي أن الثمن اندفع بالعملة النقدية نفسها، وليس بما يقابلها من البضائع والسلع، ومثاله بما جاء في الوثيقة المؤرخة سنة 1266هـ(1849م) "...أربعة أريل

---

(157) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص640.
(158) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص891.
(159) الحربي، وثائق من الغاط، ج4، ص ص 2221، 2335.
(160) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص ص869، 870.
(161) الحربي، وثائق من الغاط، ج2، ص893.
(162) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1187.
(163) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1225.

بروسهن..."[164].

ويظهر من الوثائق المحلية أن العبارات الدارجة في التعبير عن استلام الثمن ترد بصيغ مختلفة مثل: "إقرار البائعين باستلام الثمن"، أشارت إليه إحدى الوثائق المؤرخة سنة 1314هـ(1896م)، وفيها: "... أقروا البائعين بالبيع وبلوغ الثمن..."[165]، وأحيانًا بقولهم: "استلام المبلغ حال العقد"، ومثاله ما ورد في الوثيقة المؤرخة عام 1247هـ(1831م)، وهو قوله: "...على (عبدالله بن عيسى) ابن أخيه، بثمن معلوم قدرة ثمانية ريالات عاونه منهن بريالين، وستة أريل أقبضه إياهن في مجلس العقد..."[166].

النقود المستعملة:

لم يكن هناك عملة مستقلة في نجد تعرف بها. وإنما عرفت المنطقة أنواعًا مختلفة من العملات النقدية بحكم تعاملاتها التجارية بمختلف الأقطار المحيطة بها[167]، ومنه أهم العملات النقدية التي كانت متداولة في الغاط:

(1) الزر: من النقود العثمانية القديمة التي كانت شائعة في نجد، وهو عملة نحاسية منخفضة القيمة، وقد وردت الإشارة إليه في العديد من الوثائق المحلية، ومن ذلك الوثيقة المؤرخة عام 1183هـ(1769م)، وجاء فيها: "... فوقف ثمنه على ستة وعشرين أحمر زرة..."[168].

(2) الريال الفرانسي: وهي العملة النمساوية المسماة: ماريا تريزا، وهو قطعة نقدية فضية، وهو من أكثر العملات شيوعًا في نجد، ولأن الريال يطلق على أكثر من عملة نقدية، فقد تميز الريال الفرانسي عن غيره، علمًا أنه لا علاقة له بفرنسا، وكانت قيمته تتراوح بين 20 و23 قرشًا إذا كان فضة[169]، وقد ورد ذكره في العديد من الوثائق المحلية ومنها الوثيقة المؤرخة في عام 1236هـ(1820م)ـ وموضوعها مبايعة ملك بالغاط، وجاء فيها: "... إنه باع على (محمد بن هبدان) بثمن معلوم قدره ثمانية أريل..."[170]. وكذلك الوثيقة المؤرخة في 1242هـ(1826م) وموضوعها مبايعة نخل في وادي باعج، الغاط، وورد فيها: "... وباعوا على (عبدالله بن علي بن جبرين) ثلثي السبل بخمسة عشر ريال فرانسة..."[171].

---

(164) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص492، 493.

(165) الحربي، وثائق من الغاط، ج3، ص1226.

(166) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص209.

(167) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص703.

(168) الحربي، وثائق من الغاط،ج1، ص65. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص709.

(169) الزهراني، ص704.

(170) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص137.

(171) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص171.

(3) الأحمر: نوع من المسكوكات النقدية القديمة التي كانت متداولة في بدايات الحكم العثماني في منطقة الحجاز ونجد، ويطلق عليه أحيانًا: القرش الأحمر، أو الأحمر الشريف، وقد حل محله الريال. وهو عملة ذهبية عثمانية ذات قيمة كبيرة[172]. وقد أشارت إليه الوثائق المحلية ومنها الوثيقة المؤرخة 1193هـ(1779م)وموضوعها إيجار ملك لمدة 200 سنة بإيجار قدره (5) حمران[173].

(4) الروبية: وهي عملة هندية من الفضة، كانت متداولة على نطاق ضيق، وهي مساوية للريال المجيدي تقريبًا. ومن المتعارف عليه في نجد أن وحدتها النحاسية تسمى "البيزة"، ويطلق على البيزة اسم "تفليسة"[174]. وقد أشارت إلى ذلك الوثائق المحلية ومنها ما ورد في الوثيقة المؤرخة عام 1225هـ(1810م)- وموضوعها بيان نفقه إصلاح مجاري السيل وورد فيها: "... جميع حق عيال ناصر في السليمانية خمسة أريل وسبعة عشر ربع وتفليسه..."[175].

(5) جديدة: وهي عملة عثمانية[176]. وقد أشارت إلى ذلك الوثيقة المؤرخة في 1253/6/30هـ(7/4/ 1837م)، وجاء فيها: "...لقد بلغه من (محمد بن ملحم) عشير خمسة الأريل وسبع الجدد..."[177].

(6) المحمدية: وهي عملة عثمانية تنسب إلى السلطان محمد بن إبراهيم الرابع، وقد ساد استخدامها في بعض بلدان نجد، وورد ذكرها في الوثائق المحلية بالغاط[178]، ومنها الوثيقة المؤرخة عام 1183هـ(1769م)، وجاء فيها: "... باع الغرس المذكور أرضه ونخله وجميع حقوقه من بير ومسيل وطريق وغير ذلك على (عثمان بن ناصر) بثمن معلوم بلغ العدل من (عثمان) المذكور قدره ستة وعشرين زر وأربع محمديات..."[179].

(7) تبة: وقد ورد ذكرها في إحدى الوثائق المحلية المؤرخة عام 1195هـ(1780م)-: "...وأوصت لحفار قبرها تبَّتين..."[180].

---

(172) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص708.

(173) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص81.

(174) الزهراني، الحياة الاجتماعية،ص705.

(175) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص130.

(176) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص708.

(177) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص264.

(178) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص66.

(179) الحربي، وثائق من الغاط، ج1،.

(180) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص93.

- **المكاييل والموازين:**

كانت هناك العديد من المكاييل والموازين التي تستخدم في البيع والشراء والتعاملات التجارية، ومن أهم تلك المكاييل:

- الصاع: هو المكيال الشائع الاستعمال لقياس الحبوب والتمور وما في حكمها[181]. وقد أشارت الوثائق المحلية إلى الصاع كثيرة، ومن ذلك ما ورد في الوثيقة المؤرخة عام 1192هـ(1778م) وموضوعها تابع وصايا آل راجح، وجاء فيها: "... أربعة أصواع في جمع رمضان..."[182].
- المد: ويستعمل المد في إخراج الزكوات كزكاة الفطر لأنه يستخدم لكيل الحبوب المختلفة[183]، وقد ورد ذكر المد في الوثائق المحلية ومنها الوثيقة المؤرخة في 1195هـ(1780م) وجاء فيها: "... قدر فيه مدين، وصفريه فيها مدين..."[184].
- النصيف: وهو من المكاييل التي تستخدم لكيل الحبوب[185]، وقد أشارت إليه عدة وثائق، ومن ذلك ما جاء في الوثيقة المؤرخة عام 1265هـ(1848م) وهو: حيث جاء "... واشترى لها حجري اللي يسوي سبعة أمداد ونصيف..."[186].
- وزنة: وهي منتشرة في نجد، وقد كان البيع والشراء كله بالوزنات ما عدا اللحوم، واستمر العمل بها في نجد خلال حقبة الدراسة[187]. وأشارت إليها العديد من الوثائق، ومن ذلك الوثيقة المؤرخة في عام 1245هـ(1829/7/3م)، وورد فيها: "... ثمن معلوم مائة وزنه تمر..."[188].
- الباع: ويساوي الباع مسافة ما بين الكفين عند بسطهما، ويستعمل في بيع الحبال، وقياس أعماق العيون[189]، وأشارت إليه الوثيقة المؤرخة في 1199/8/3هـ(1785/6/11م)، حيث ذكرت "... يتطرق من النخلة وقم باع ونصف..."[190]. وقم باع: أي بمقدار باع.

---

(181) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص716.
(182) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص78.
(183) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص716.
(184) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص92-95.
(185) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص716.
(186) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص467، 468.
(187) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص711.
(188) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص187.
(189) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص717.
(190) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص102-103.

– الذراع: ويمتد من رؤوس الأصابع إلى المرفق، ويكثر استعماله في بيع الأقمشة، وفي قياس طول المنازل أو عرضها، أو قياس المساحات[191]. وأشارت إليه، الوثيقة المؤرخة عام 1243هـ(1827م)، وموضوعها قسمة ملكيات في الوشيلة: "... كل على حقه منها، ويجعلون بينهم جدار طول ثلاث أذرع بينهم انصاف..."[192].

كما ورد ذكره في وثيقة أخرى، ومؤرخة في 1199/8/3هـ(1785/6/11م)، وجاء فيها: "... من شمال يترك منه شبر..."[193].

سادساً: أهم المعوقات الاقتصادية:

كانت هناك العديد من العوامل التي أثرت في الوضع الاقتصادي وتطوره في الغاط، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل:

1- التقلبات السياسية واضطراب الأمن:

يؤدي اضطراب الأمن في الدولة إلى توقف الإنتاج، وتدهور التسويق، بسبب انقطاع السبل، وقد تعرضت المنطقة خلال حقبة الدراسة، والتي تشمل كلاً من الدولة السعودية الأولى والثانية، أو الفترة التي تلت سقوط الدولة السعودية الثانية، إلى أحداث دامية، وأوضاع متباينة من الوضع السياسي، وأهمها: ما حدث من التدمير الكامل للبلدان النجدية أثناء اجتياح القوات المصرية العثمانية لتلك البلدان ذلك الإجتياح الذي انتهى باحتلال الدرعية وبسقوط الدولة السعودية الأولى عام 1233هـ (1818م)[194].

وكذلك ما حدث أثناء حكم الإمام فيصل بن تركي من توجيه حملة مصرية أخرى بقيادة خورشيد باشا، وما نتج عنها من حروب وويلات انتهت بأسر الإمام فيصل بن تركي وترحيله إلى مصر عام 1253هـ (1837م)، وما قامت به العساكر المصرية والعثمانية من تدمير شامل للمزارع، ونهب ممتلكاتها[195]، فكان لذلك الوضع السياسي أثره المباشر على استقرار الاقتصاد والبيع والشراء. وحركة القوافل التجارية القادمة من نجد وإليه.

ثم أثرت الخلافات التي قامت بين أبناء الإمام فيصل بن تركي على الوضع السياسي والوضع الاقتصادي للدولة، واستمرت تلك الخلافات من عام 1282هـ (1865م) وحتى عام 1309هـ (1891م) فأهمل الناس أعمالهم، وانشغلوا بالحروب والنزاعات وتغلب الولاءات، فكانت

(191) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص717.

(192) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص173.

(193) الحربي، وثائق من الغاط، ج1، ص ص102، 103.

(194) ابن بشر، عثمان بن عبدالله، عنوان المجد في تاريخ نجد، ثم عبدالرحمن آل الشيخ، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ط4، 1402هـ (1982م)، ج1، ص ص 396-422.

(195) ابن بشر، ج2، ص 141. الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص525.

لذلك، ما كان له أثره المباشر على تدهور الأوضاع الاقتصادية في نجد[196].

2- الكوارث الطبيعية:

تعد الكوارث الطبيعية من الأسباب القوية والمباشرة في تردي الاقتصاد، وقد كانت منطقة البحث عرضة لبعض الكوارث الطبيعية خلال حقبة الدراسة، وكان من أبرز تلك الكوارث التي سجلها المؤرخون ما يلي:

- **الأمراض:** من أهم الآفات التي تؤثر في العملية الإنتاجية "الأمراض" الوبائية التي تنتشر بين السكان، فتؤثر على النشاط السكاني، ومن ذلك ما حدث عام 1175هـ (1761م)، حيث حدث وباء شديد يسمى "أبو دمغة"[197]، وكذلك الوباء الذي حدث عام 1183هـ (1769م). وفي سنة 1224هـ(1809م) حدث وباء في الدرعية، أدى إلى وفاة الكثيرين[198]. وفي عام 1246هـ (1829م) عندما انتشر في الوشم وباء عرف باسم «أبو زويعة» مات بسببه خلق كثير بين المجمعة والحمادة. كذلك ما حدث عام 1247 (1832م) من انتشار الطاعون في العراق والبصرة والزبير والكويت وما حولها من مناطق، وكان لهذه الأمراض تأثيرها على النشاط السكاني، وبالتالي على الوضع الاقتصادي للمنطقة.

أ- السيول الجارفة:

تؤدي الأمطار الشديدة إلى غرق المحصول بأكمله، في ظل غياب التقنية المناسبة لدرء مخاطر السيول والفيضانات والحد من آثارها السلبية. ومن أمثلة ذلك ما حدث عام 1243هـ (1828م)[199]. وكذلك ما حدث عام 1259هـ (1843م)[200].

ب- انقطاع الأمطار:

كما أنّ كثرة المطر هلاك للزرع والثمر، فلقلته -أيضًا- مضار كثيرة ومشكلات عديدة. حيث ينتج عنها جفاف الآبار، وغوار المياه فتقل المياه، وتموت المزروعات، ومن ذلك ما حدث عام 1197هـ(1782م)حيث قل المطر[201]، وحدث قحط وغلاء في الأسعار واستمر ثلاث سنوات، وسميت تلك الظاهرة سنة: "دولاب"[202].

---

(196) الزهراني، الحياة الاجتماعية، ص526.

(197) ابن بشر، عنوان المجد، ج1، ص88. محمد بن عمر الفاخري، تاريخ الفاخري، د. عبدالله ابن يوسف الشبل، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1419هـ (1999م)، ص138.

(198) ابن بشر، عنوان المجد، ج1، ص100.

(199) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص ص79، 83، الغاط، ص204، ابن عيسى، ص116، 1234هـ على عنيزة وبعض بلدان نجد، ابن عيسى، ص109.

(200) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص ص59، 203. الغاط، ص199.

(201) ابن بشر، عنوان المجد، ج1، ص153.

(202) إبرهيم بن عيسى، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض

كذلك في عام 1242هـ (1827م)، قلت الأمطار في القصيم وسدير، وكذلك في عام 1251هـ (1836م)، فوقع قحط كبير، وأصابت الناس المجاعة الشديدة، وجلا كثير من أهل سدير إلى الزبير والبصرة واستمر الحال إلى عام 1253هـ (1838م) ، كما تذكر المصادر التاريخية القحط الشديد الذي أصاب البلاد عام 1288هـ (1871م)[203].

ومما لاشك فيه أن سنوات القحط والجدب تتسبب في حدوث المجاعات وانعدام الطام للبشر والبهائم، مما يسبب فناء السكان، أو هجرتهم إلى مناطق أخرى، وبالتالي إهمال مناطقهم ومزارعهم.

ج- الرياح الشديدة:

تؤثر الرياح الشديدة على المنتجات الزراعية، ومن ذلك ما حدث عام 1246هـ (1831م) عندما هب ريح عاصف وقت العشاء الأخير ورمى كثيرًا من النخيل في منطقة سدير[204].

د- البَرْد الشديد:

من المشكلات التي تصيب المزروعات "البرد"، وذلك في بعض المواسم الشتوية فيؤدي ذلك إلى هلاك المزروعات. ومن ذلك ما حصل عام 1161هـ(1748م)حيث أهلك الزرع وحدث الغلاء المسمى يشيّتة[205]، وستكرر ذلك سنوات 1179هـ(1765م)[206]، وكذلك عام 1248هـ (1803م)[207]، وكذلك عام 1260هـ (1850م)[208].

هـ- آفة الطيور:

قد تتعرض المنطقة أحيانًا إلى أنواع من أسراب الطيور المهاجرة، التي تهجم على النباتات والمزروعات فتحدث فيها دماراً كبيرًا مما يؤثر على إنتاجية المزارعين وذهاب المحصولات. ومن ذلك ما حدث عام 1242هـ (1827م) حيث حدث في بلدان نجد طيور تشبه العصافير البرية، وكانت تأكل الزرع، رغم محاولات الناس لمنعها، واستمر الأمر شهرًا، وأسموه "القرقر"[209].

البلدان من (700هـ-1340هـ)، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1419هـ (1999م)، ص92.

(203) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص133، 161.

(204) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص78.

(205) ابن بشر، عنوان المجد، ج1، ص59.

(206) ابن بشر، عنوان المجد، ج1، ص101. ابن غنام، تاريخ نجد، د. ناصر الدين الأسد، دار الشروق، بيروت، 1415هـ (1994م)، ابن عيسى، ص83، 130.

(207) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص89.

(208) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص230.

(209) ابن بشر، عنوان المجد، ج2، ص55.

و- آفة الجراد:

والجراد من أهم أعداء المزارعين، ومن أخطر الآفات على المزروعات والنباتات، على الرغم من استفادتهم منه بوصفه طعامًا لذيذًا عندهم، لكنه أنه يحدث ضررًا هائلاً بالمحصولات الزراعية، ومن ذلك ما حدث عام 1175هـ(1761م)، حيث أكل الدبا والجراد جميع زروع نجد وأشجارها[210]، وعام 1181هـ (1767 م) وكلما زرعوا قطع الدبا الزرع[211].

ويمكن القول أن بساطة الإمكانيات، وانعدام التقنية أسهم في عدم تحجيم أو تقليل خطر تلك الآفات والكوارث، فكان لها دور كبير في التأثير على الاقتصاد المحلي، والتسبب في تدهوره.

خاتمة

استعرض هذا البحث الأوضاع الاقتصادية في الغاط خلال الحقبة الزمنية (1120-1320هـ)، من حيث مناقشة ملامح النشاط الاقتصادي وأبرز الأنشطة التي قام بها السكان وأهمها الزراعة والري وبعض الصناعات البسيطة كما تم استعراض أهم المحاصيل الزراعية في المنطقة، ومحاولة السكان الإفادة من المصادر المائية المتاحة بتحقيق اكتفاء ذاتي من المزروعات التي يحتاجها السكان، وكذلك التطرق إلى أهم العملات والنقود والمكاييل والأملاك التي فرضتها التعاملات التجارية.

تناول البحث الدور الذي قامت فيه المرأة في المنطقة وأبرز إسهاماتها في تلك الحقبة، وتمت الإشارة كذلك إلى أبرز المعوقات التحدي الاقتصادي، سواءً معوقات سياسية أو طبيعية.

وقد لوحظ أن الزراعة تأتي في مقدمة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأهالي في الغاط، كما تمثل النخيل أهم المحاصيل الزراعية، مما جعلها تحظى بأهمية كبيرة وعناية متميزة من قبل الأهالي، فتعددت أنواع النخيل ومسمياتها.

كما لوحظ عناية السكان بالمهن والحرف اليدوية لسد احتياجاتهم المحلية من الأدوات المنزلية والزراعية وغيرها مما يحتاجونه في حياتهم اليومية.

كما لوحظ -أيضًا- مدى معانات الاقتصاد المحلي من جراء اضطراب الأوضاع السياسية، وانحلال الأمن في بعض الفترات التاريخية، وكذلك مدى تأثير العوامل البيئية والكوارث الطبيعية على الأوضاع الاقتصادية.

---

(210) ابن غنام، تاريخ نجد، ص121.

(211) ابن بشر، عنوان المجد، ج1، ص105.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن بشر؛ عثمان بن عبدالله، عنوان الممجد في تاريخ نجد، ثم عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ط4، 1402هـ (1982م).
- ابن جنيدل؛ سعد بن عبدالله، معجم التراث، الكتاب الثالث: بيت السكن، دارة الملك عبدالعزيز، ط1، الرياض، 1427هـ.
- ابن عيسى؛ إبراهيم، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان من (700هـ-1340هـ)، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1419هـ (1999م).
- ابن غنام؛ حسين، تاريخ نجد، ثم د. ناصر الدين الأسد، دار الشروق، بيروت، 1415هـ (1994م).
- التركي؛ عبدالله. منطقة سدير في عهد الدولة السعودية الأولى (دراسة تاريخية المطبوعات، دارة الملك عبدالعزيز، 1426هـ (2005م).
- الثنيان؛ محمد بن عبدالرحمن، أسماء الأوعية الجلدية من خلال معجم لسان العرب لابن منظور، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض1426هـ، ص77-78.
- الحربي؛ فائز بن موسى البدراني الحربي، وثائق من الغاط، مركز الرحمانية الثقافي، ط1، الرياض، 1431هـ/2010م.
- الحقيل؛ عبدالله. المجمعة حاضرة إقليم سدير، 1437هـ (2016م).
- الراشد؛ محمد بن أحمد، محافظة الغاط، 1425هـ.
- الريكي؛ حسن بن جمال، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، ثم د. عبدالله الصالح العثيمين، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.
- الزهراني؛ حصه، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية (1240-1309هـ/1824م)، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1425هـ (2004م).
- السديري؛ سلطان بن خالد، الراشد، محمد بن أحمد، أطلس النباتات البرية في محافظة الغاط، مرينا المتحدة للطباعة، الرياض، 1436هـ (2015م).
- السويداء؛ النخلة العربية أدبيًا وعلميًا واقتصاديًا، مطابع مؤسسة الجزيرة، ط1، 1413هـ/1993م)، ص7-11.
- العريض؛ إبراهيم عبدالله وآخرون، النباتات البرية المأكولة في المملكة العربية السعودية، ط1، الرياض 1416هـ.
- عليان؛ جمال شفيق، عناصر عمارة الغاط التاريخية (دراسة وتحليل)، مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية، 1435هـ (2014م).
- الفاخري؛ محمد بن عمر، تاريخ الفاخري، د. عبدالله بن يوسف الشبل، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1419هـ (1999م).
- المزيني؛ حمود. إقليم سدير، دار الزازان للنشر، 1432هـ (2011م).